Deloitte & Touche - Qatar Branch
Burj Alfardan Building
Al Majdami Street
Lusail
P.O. Box 431
Qatar

Tel : +974 44341112
Fax : +974 44422131
www.deloitte.com

**RN: 746/JK/FY2026**

**تقرير التأكيد المستقل إلى مساهمي البنك الأهلي ش.م.ع.ق ("البنك") حول بيان مجلس الإدارة حول الامتثال للوائح هيئة قطر للأسواق المالية ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية، كما في 31 ديسمبر 2025**

وفقًا للمادة 24 من نظام حوكمة الشركات والمنشآت القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر بقرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية ("QFMA") بموجب القرار رقم (5) لسنة 2016 ("النظام")، فقد قمنا بتنفيذ مهمة تأكيد محدود حول بيان مجلس الإدارة ("بيان مجلس الإدارة حول الامتثال") حول إمتثال البنك مع لوائح هيئة قطر للأسواق المالية ذات الصلة بما في ذلك نظام الحوكمة للشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية ("النظام" ) المدرج في الأقسام ذات الصلة في الفصل رقم 1 من التقرير السنوي لحوكمة البنك كما في 31 ديسمبر 2025، وفقاً لخطاب التعيين المؤرخ بتاريخ 28 ابريل 2025.

**مسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة**

يتعين على مجلس الإدارة تقديم تقرير حوكمة البنك كجزء من التقرير السنوي للبنك بما في ذلك إفصاح البنك عن امتثاله للوائح هيئة قطر للأسواق المالية ذات الصلة بما في ذلك أحكام النظام وفقاً لمتطلبات المادة 4 من النظام والمدرجة في هذه اللوائح.

تقع مسؤولية الامتثال للنظام، بما في ذلك كفاية الإفصاح وإعداد تقرير حوكمة البنك وبيان مجلس الإدارة حول الامتثال، على عاتق مجلس الإدارة، وعند الاقتضاء، القائمين على الحوكمة. تشمل هذه المسؤولية تصميم وتنفيذ إجراءات الرقابة الداخلية ذات الصلة ببيان مجلس الإدارة حول الامتثال الخالي من الخطأ، سواء كان ذلك بسبب الاحتيال أو الخطأ. مجلس الإدارة، والقائمون على الحوكمة، عند الإقتضاء، هم المسؤولون الوحيدون عن توفير المعلومات الدقيقة والكاملة التي نطلبها. لا تتحمل ديلويت آند توش – فرع قطر أي مسؤولية عن دقة أو إكتمال المعلومات المقدمة من البنك أو بالنيابة عنه.

تشمل مسؤوليات مجلس الإدارة ما يلي:

أ. قبول المسؤولية عن إجراءات الرقابة الداخلية ؛
ب. تقييم فعالية إجراءات الرقابة للبنك باستخدام معايير مناسبة، ودعم تقييمهم بالأدلة الكافية ، بما في ذلك التوثيق؛ و
ج. تقديم تقرير مكتوب عن فعالية الضوابط الداخلية للبنك للفترات ذات الصلة.

قدم مجلس الإدارة تقريره عن الامتثال للوائح هيئة قطر للأسواق المالية ذات الصلة بما في ذلك النظام في الفصل رقم 1 من تقرير حوكمة البنك السنوي.

**معلومات أخرى**

تقع مسؤولية المعلومات الأخرى على عاتق مجلس الإدارة. وتشمل المعلومات الأخرى المعلومات التي ستدرج في تقرير حوكمة البنك السنوي للسنة ٢٠٢٥، والذي من المتوقع أن يكون متاح لنا بعد تاريخ هذا التقرير. وسيكون بيان مجلس الإدارة حول الامتثال وتقرير تأكيدنا المحدود بشأنه مدرجين في تقرير حوكمة البنك السنوي.

ولا يشمل استنتاجنا بشأن بيان مجلس الإدارة حول الامتثال لمتطلبات هيئة قطر للأسواق المالية ذات الصلة، المعلومات الأخرى، ولن نبدي أي شكل من أشكال التأكيد بشأنها.

وفيما يتعلق بتكليفنا بتقديم تأكيد محدود حول بيان مجلس الإدارة حول الامتثال، فإن مسؤوليتنا تكمن في قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه، والنظر فيما إذا كانت هذه المعلومات تتعارض جوهرياً مع بيان مجلس الإدارة حول الامتثال أو مع معلوماتنا التي حصلنا عليها خلال هذه المهمة، أو ما إذا كانت تبدو أنها تحمل أخطاء جوهرية.

إذا استنتجنا، بناءً على العمل الذي قمنا به والمعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ هذا التقرير، وجود خطأ جوهري في هذه المعلومات الأخرى، فنحن ملزمون بالإبلاغ عن ذلك. وليس لدينا ما نبلغ عنه في هذا الشأن.

**تقرير التأكيد المستقل إلى مساهمي البنك الأهلي ش.م.ع.ق ("البنك") حول بيان مجلس الإدارة حول الامتثال للوائح هيئة قطر للأسواق المالية ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية، كما في 31 ديسمبر 2025 (تتمة)**

**مسؤولياتنا**

إن مسؤولياتنا هي ابداء إستنتاج تأكيد محدود فيما إذا ورد إلى حد علمنا ما يجعلنا نعتقد أن بيان مجلس الإدارة حول الامتثال، لا يظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، امتثال البنك للوائح هيئة قطر الأسواق المالية ذات الصلة بما فيها النظام.

لقد قمنا بتنفيذ مهمة ارتباطنا المحدود وفقًا للمعيار الدولي لإرتباطات التأكيد 3000 (المعدل) "ارتباطات التأكيد الأخرى بخلاف عمليات التدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية" الصادرة عن مجلس معايير التدقيق والتأمين الدولي.("IAASB")

يتطلب هذا المعيار تخطيط وتنفيذ إجراءاتنا للحصول على تأكيد محدود حول ما إذا كان هنالك أي شيء قد لفت انتباهنا مما يجعلنا نعتقد أن بيان مجلس الإدارة حول الامتثال ككل، لم يظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، امتثال البنك للوائح هيئة قطر للأسواق المالية ذات الصلة بما فيها النظام. إن لوائح هيئة قطر للأسواق المالية ذات الصلة بما فيها النظام تتضمن معايير يتم من خلالها تقييم مدى امتثال البنك بهدف الوصول لإستنتاجنا المحدود.

تختلف الإجراءات التي يتم تنفيذها في مهام التأكيد المحدود من حيث طبيعتها وتوقيتها عن مهام التأكيد المعقول بحيث تكون أقل منها. وبالتالي، فإن مستوى التأكيد الذي تم الحصول عليه في مهام التأكيد المحدود هو أقل بكثير من التأكيد الذي كان من الممكن الحصول عليه في حال قمنا بمهمة تأكيد معقول.

تشتمل إجراءات التأكيد المحدود التي قمنا بها، بشكل أساسي على استفسارات من الإدارة ومراجعة السياسات والإجراءات والوثائق الأخرى لفهم الاجراءات المتبعة لتحديد متطلبات لوائح هيئة قطر للأسواق المالية المعمول بها بما فيها النظام ("المتطلبات")، الإجراءات التي تعتمدها الإدارة للامتثال لهذه المتطلبات؛ والمنهجية التي اعتمدتها الإدارة لتقييم الامتثال لهذه المتطلبات. قمنا بفحص الأدلة التي جمعتها الإدارة، على أساس العينة، لتقييم الامتثال للمتطلبات، والتي اعتبرناها ضرورية كأدلة كافية مناسبة لغرض إبداء إستنتاجنا.

**القيود الكامنة**

تخضع معلومات الأداء غير المالي لقيود كامنة أكثر من المعلومات المالية، بالنظر إلى خصائص الموضوع والطرق المستخدمة لتحديد هذه المعلومات.

نظرًا للقيود الكامنة في نظام الرقابة الداخلية، قد لا يتم منع أو ردع الأخطاء أو الاحتيال، وقد لا تكتشف مهمة التأكيد المحدود المصممة والمنفذة، بشكل صحيح جميع المخالفات.

تخضع إجراءات الرقابة المصممة لمعالجة أهداف رقابة محددة، لقيود كامنة، وبناءً عليه، قد تحدث أخطاء أو مخالفات لا يتم اكتشافها. لا يمكن أن تضمن إجراءات الرقابة هذه الحماية من (من بين أمور أخرى) التواطؤ بقصد الاحتيال وخاصة من جانب أولئك الذين يشغلون مناصب تخولهم ذلك. علاوة على ذلك، فإن استنتاجنا يستند إلى معلومات تاريخية ولن يكون من المناسب إسقاط أي معلومات أو استنتاجات في تقريرنا على أي فترات أخرى.

**جودة الرقابة واستقلاليتنا**

خلال قيامنا بعملنا، امتثلنا لمتطلبات الاستقلالية وفقا لمعايير السلوك الدولية ووفقا لمتطلبات السلوك الأخرى الصادرة عن المجلس الدولي للمعايير الأخلاقية للمحاسبين، والتي تقوم على المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني. هذا، وقد التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقًا لهذه المتطلبات وقواعد السلوك الصادرة عن المجلس الدولي للمعايير الاخلاقية للمحاسبين.

تطبق شركتنا المعيار الدولي بشأن مراقبة الجودة (1)، وبالتالي تحتفظ بنظام شامل لمراقبة الجودة بما في ذلك السياسات والإجراءات الموثقة المتعلقة بالامتثال للمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.

**تقرير التأكيد المستقل إلى مساهمي البنك الأهلي ش.م.ع.ق ("البنك") حول بيان مجلس الإدارة حول الامتثال للوائح هيئة قطر للأسواق المالية ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية، كما في 31 ديسمبر 2025 (تتمة)**

**الإستنتاج**

بناءً على إجراءات التأكيد المحدود التي تم إجراؤها والأدلة التي تم الحصول عليها، لم يلفت انتباهنا أي شيء يجعلنا نعتقد أن بيان مجلس الإدارة حول الامتثال للوائح هيئة قطر للأسواق المالية المعمول بها بما في ذلك النظام، لم يتم الإفصاح عنه بصورة عادلة من جميع النواحي الجوهرية كما في 31 ديسمبر 2025.

**القيود المفروضة على إستخدام التقرير**

تم إعداد تقرير التأكيد المحدود هذا للبنك فقط وفقاً لشروط خطاب التعيين المبرم بيننا. لقد قمنا بتنفيذ عملنا، لكي نتمكن من تقديم تقرير عن تلك الأمور للبنك التي يتعين علينا أن نوضحها لهم في تقرير تأكيد محدود ومستقل وليس لأي غرض آخر. دون تحمل أو قبول أي مسؤولية أو إلتزام فيما يتعلق بهذا التقرير إلى أي طرف آخر غير البنك، فإننا نقرّ بأنه فيما يتعلق بامتثال البنك للنظام، فإن البنك مطالب بنشر هذا التقرير، والذي لن يؤثر أو يوسع مسؤولياتنا لأي غرض أو على أي أساس. إلى أقصى حد يسمح به القانون، لا نقبل أو نتحمل أي مسؤولية تجاه أي شخص آخر بخلاف البنك وهيئة قطر للأسواق المالية عن أعمال التأكيد المحدود الخاصة بنا أو عن تقرير التأكيد المحدود هذا أو الاستنتاج الذي توصلنا إليه.

**أمر تأكيدي**

1- نلفت الانتباه إلى بيان مجلس الإدارة حول الامتثال، والذي ينص على أنه في 17 أغسطس 2025، أصدرت هيئة قطر للأسواق المالية نظام حوكمة جديد عملاً بقرار مجلس إدارة الهيئة رقم (5) لسنة 2025 ("النظام الجديد")، ليحل محل إطار العمل السابق الصادر سنة 2016. وقد منحت الهيئة فترة انتقالية مدتها عام واحد، تنتهي في 16 أغسطس 2026، للامتثال الكامل لأحكام النظام الجديد. وفي هذا الصدد، يعمل البنك حاليًا على إجراء التغييرات اللازمة لمواءمة إطار حوكمته وسياساته وممارساته بشكل كامل مع متطلبات النظام الجديد. إن إستنتاجنا غير معدل فيما يتعلق بهذا الأمر.

**الدوحة – قطر**

**08 مارس 2026**

**عن ديلويت اند توش**

**فرع قطر**

**جوزف خليفة**

**شريك**

**سجل مراقبي الحسابات رقم (433)**

**سجل مدققي الحسابات لدى هيئة قطر للأسواق المالية رقم (120156)**